كل مستوى مهني أو اجتماعي، كلها لها دورها الفاعل، وهي التي تمسك بالزمام؛ وهي كلها ليست النبت الغريب، كما يحاول البعض ان يشير [اليه]، بل ولدت في رحم النضال والثورة ورعتها الام الحنون التي اعطت لهذا الوليد طاقتها، وعواطفها، ورعايتها، وقلبها، منظمة التحرير، التي تعرف الجماهير موقعها، وتفهم رسالتها؛ لذلك يأتي التفافهم حولها أمراً طبيعياً، مهما حاول آخرون التشكيك؛ فالواقع ينطق بالحقيقة.

وحين رفعت القيادات الوطنية ولجان العمل القيادي الوطني الموحد في الداخل المطالب بنقاطها [الاربع عشرة] كان واضحاً سقفها السياسي، وواضحة اهدافها السياسية، تلك التي تنادي بالتأكيد على اهداف المنظمة وحقوق شعبنا الوطنية في المستوى الذي ترفع فيه القضايا المطلبية الواقعية، بدءاً بوقف العمل بقوانين الطوارىء الانتدابية الى وقف استباحة الاماكن المقدسة.

● الشروط التي رفعتها الشخصيات الفلسطينية تضمنت تحذيراً علنياً من ان الاوضاع لن تهدأ، ما لم تتم الاستجابة للمطالب المرفوعة. فالى أي مدى يمكن الذهاب في توقع استجابة اسرائيلية ؟ وما هي الظروف التي يمكن توفيرها لفرض مثل هذه الاستجابة ؟

○ بالطبع، لا نتوقع ان تسلم سلطات الاحتلال بهذه المطالب الآن، بل نتوقع المزيد من اجراءات القمع والارهاب والعقاب الجماعي. هذه الاجراءات لن ترهب شعبنا، ولن تثنيه عن متابعة نضالاته، وتصعيد انتفاضته؛ فساعد الانتفاضة يقوى ويشتد في اتون المواجهة وفي بوتقة الصراع الذي سيؤدي، حتماً، الى اجتذاب المزيد من الاصدقاء والحلفاء لقضية شعبنا، ومن جهة أخرى الى المزيد من الاستنزاف والانقسام والارباك في صفوف سلطات الاحتلال، حتى يرغم، في النهاية، على التسليم بمطالب الانتفاضة، وبرنامجها السياسي.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٢/١]

◇
◇ ◇

«وثيقة حاريش» بشأن مسلكية جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة

[نص الرسالة التي بعث بها المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، حول تصرفات جنود الجيش الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة]

وصل الى مكتبي، في الآونة الاخيرة، عدد كبير من الشكاوى حول اعمال التنكيل بسكان غزة ومناطق [الضفة الغربية]. استوضحت، فوجدت ان عدد الشكاوى حول الاضرار، كنتيجة لاستخدام القوة من جانب الجنود [الاسرائيليين] يثير الشك، وان وصف هذه الاضرار كاعمال شاذة لا يعبّر، ابداً، عن حقيقة الواقع. كلي ثقة في ان الشكاوى سوف يتم توضيحها، كلاً على حدة، وعلى نحو موضوعي، من جانب السلطات؛ وانها سوف تعالج كما ينبغي. وقبل البدء في فحص وتدقيق كل شكوى على حدة، أرى لزاماً علينا التطرق الى مجمل الشكاوى، والى الظاهرة، ككل؛ بأبعادها الشمولية، وذلك بهدف الحؤول، قدر المستطاع، دون القيام بأعمال غير قانونية، لكي لا تخرج تلك الاعمال من اطار الاعمال الشاذة وتصل الى مستوى ظاهرة واقعية؛ وكذلك من أجل ازالة أي عقبة وعدم وضوح رؤية من جانب الجندي تجاه انظمة عمله في اثناء تنفيذه أمراً ما. وهذا ليس فقط لأن مسألة قانونية الاوامر طرحت على نحو ملأ عالمنا